الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

ولاية باجـــــة

بلديـة باجــة

المجلـــس البلـــدي بباجـــــة

جلسة استثنائية حول :

1- تحويل اعتماد من فصل إلى فصل

2- طلب تمويل مشروع تنوير عمومي

3- طلب تمويل مشروع تعبيد الطرقات

4- المصادقة على كراس شروط المسبح البلدي

5- المصادقة على كراس شروط تسويغ محطة سيارات الأجرة "لواج "

6- تعديل المخطط المروري

7- متفرقات

بتاريخ 08 ماي 2019

- المحضر الجملي –

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

ولاية باجـــــة

بلديـة باجــة

المحضر الجملي للجلسة الإستثنائية للمجلس البلدي

لبلدية باجـــــة

ليوم الأربعاء 08 ماي 2019

عملا بمقتضيات القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية ، وبناء على الإستدعاء الفردي الموجه الى كافة أعضاء المجلس البلدي بباجة بتاريخ 07 ماي 2019 تحت عدد 1582 والآتي نصه :

من رئيـــس بلديـــة باجـــــة

إلـــى

السيـد : .....

<u>الموضوع</u> : دعوة .

يتشرف رئيس المجلس البلدي بدعوتكم لحضـــور **جلسة استثنائية للمجلس البلدي** تقرر عقدها يوم **الأربعاء 08 ماي 2019** على الساعة **التاسعة مساء** بقاعة الاجتماعات بقصر البلدية، وذلك للتداول في المسائل المدرجة بجدول الأعمال التالي :

1- تحويل اعتمادات
2- طلب تمويل مشروع تنوير عمومي (برنامج الإستثمار 2018)
3- طلب تمويل مشروع تعبيد الطرقات
4- المصادقة على كراس شروط المسبح البلدي
5- المصادقة على كراس شروط تسويغ محطة سيارات الأجرة "لواج "

6- تعديل المخطط المروري

7- متفرقات

انعقدت **جلسة استثنائية للمجلس البلدي بباجة** يوم الأربعاء 08 ماي 2019 على الساعة التاسعة مساء بقصر البلدية برئاسة **السيد محمد ياسر الغربي رئيس البلدية** وبحضور الأعضاء الآتي ذكرهم :

- إيمان الماكني : المساعد الأول
- صابر الغربي : المساعد الثاني
- لطفي الخليع : المساعد الثالث
- مجدي البلاقي : رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف
- كمال النفزي : رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- محمد نجيب الغربي : رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة
- بشير الزايدي : رئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة
- كريم الدريدي : رئيس لجنة الإعلام والتواصل والتقييم
- أمين سعد : رئيس لجنة التعاون اللامركزي
- رهام الجبري : رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم
- كمال الوسلاتي : رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات
- باسم الزواغي : رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة
- محسن خضر :عضو
- رضوان الذيب :عضو
- مفيدة الطبوبي:عضو
- رضا حسني :عضو
- خديجة بالدويهش : عضو
- رجاء عرجون : عضو

وتغيب بدون عذر الأعضاء الآتي ذكرهم : سنية الغربي ، مصطفى الغربي ، فتحية بن الحاج قاسم، أحلام الغربي ، وهيبة السالمي ، يسرى النجار ، منال العيادي ، مروى البوعلي، عدالة الخلوفي.

وواكب أشغال الجلسة السادة : الكاتب العام للبلدية ، مدير الشؤون الإدارية العامة و رؤساء المصـالح الإدارية والفنية.

وبعد التأكد من توفر النصاب وإمضاء ورقة الحضور من قبل كافة أعضاء المجلس البلدي الحاضرين وعددهم 19 عضو ، افتتح رئيس البلدية الجلسة مرحبا بكافة الحاضرين وشاكرا لهم حضورهم ومواكبتهم أعمال المجلس البلدي وهنأهم بحلول شهر رمضان المعظم ثم تطرق لأهم الأحداث التي عاشها المجلس البلدي خلال الأسبوع الفارط وكثرت حولها النقاشات والآراء المختلفة و أهمها الشروع في تنفيذ قرار اخلاء المدينة من الإنتصاب الفوضوي واعتراض المنتصبين واحتجاجهم ومهاجمتهم لمقر البلدية عشية الجمعة الماضي وهو مانتج عنه اللجوء الى غلق قصر البلدية تفاديا لما كان سيحدث من عنف وفوضى بمقر البلدية والموضوع الثاني هو تخصيص فضاء "الكنيسة " لفائدة وزارة الثقافة دون الرجوع الى البلدية صاحبة العقار والتي تتصرف منذ أكثر من 60 سنة وهو عقار تمثل مداخيله موردا قارا لدعم ميزانية البلدية ، **وقد** دافعت البلدية عن حقوقها في هذا العقار خلال حضورها جلسة المجلس الجهوي بمقر الولاية بإشراف السيد وزير الثقافة وطالبت بعقد جلسات خاصة مع وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الثقافة لتوضيح المسألة ثم أحال الكلمة للحاضرين من أعضاء المجلس البلدي لإبداء رايهم في هذه المواضيع :

السيد لطفي الخليع مساعد رئيس البلدية : طالب بعدم التراجع في تنفيذ قرار منع الإنتصاب الفوضوي والإستمرار فيه حتى لاتعود المدينة مرة أخرى الى حالة الفوضى .

السيد كريم الدريدي مستشار بلدي : عبر عن استيائه من تغييب المجلس البلدي وعدم حضور أعضائه ليوم الثقافة وعدم تشريكهم في موضوع تخصيص " الكنيسية " .

السيد أمين سعد مستشار بلدي : عبر عن تألمه لما تعرضت له البلدية وخاصة رئيس البلدية والمجلس البلدي وطالب باتخاذ كافة الإجراءات للدفاع عن حقوق المجلس البلدي ورئيسه كما نبه الى الحالة الرديئة التي اصبحت عليها بناية "الكنيسية " وتتطلب تدخلا عاجلا والمطلوب برمجة لتهيئتها مع الساحة الأمامية لإرجاعها الى بريقها .

السيد بشير الزايدي مستشار بلدي : أكد أن قرارات المجلس الجهوي حول تخصيص فضاء "الكنيسية " هي قرارات تعسفية تم اتخاذها دون الرجوع الى البلدية وثمن موقف البلدية الرافض لماتم اقتراحه .

السيد محمد نجيب الغربي مستشار بلدي : ثمن القرارات المتخذة من طرف البلدية بخصوص تنفيذ قرار رفع الإنتصاب الفوضوي والإعتراض على تخصيص " الكنيسية" وقرار غلق قصر البلدية باعتباره قرارا صائبا ويدل على صلابة المجلس البلدي وهو يقترح برمجة اعتماد لتهيئة ساحة وواجهة الكنيسية واحالة أمر الملكية لهذا الفضاء الى القضاء ليفصل فيه لأن البلدية تتصرف فيه منذ أكثر من 60 سنة .

السيدة رهام الجبري مستشارة بلدية : ذكّرت بالأمر الصادر سنة 1956 المتضمن لإتفاقية الفاتيكان والتي جاء فيها أن دور العبادة ترجع بالتخصيص الى وزارة الثقافة والبلدية طالبت منذ سنة 2013 بتخصيص فضاء "الكنيسية " لفائدتها ونظرا للمستجدات الأخيرة وجب التريث الى حين التثبت من ملكية هذا العقار قبل تخصيص اعتمادات لتهيئته .

السيد رئيس البلدية : ذكر أن البلدية قامت بمجهودات منذ سنة 2013 وراسلت الجهات المعنية لتخصيص العقار لفائدتها وكيفية استغلاله وعلى المجلس البلدي أخذ الإحتياط في كيفية التعامل مع الأطراف التي تدافع على التخصيص لفائدة وزارة الثقافة وعدم اجابتهم في الوقت الحاضر.

السيد صابر الغربي مساعد رئيس البلدية : عبر على مساندته للقرارات التي اتخذها المجلس البلدي بخصوص منع الإنتصاب الفوضوي وتخصيص فضاء الكنيسية .

هذا واثر تلاسن بين نائبي رئيس البلدية ايمان الماكني وصابر الغربي حول عريضة وردت من بعض أعضاء من المجلس البلدي يتذمرون فيها من تصرفات قام بها النائب صابر الغربي الذي طالبهم بمد المجلس بإثباتات ان وجدت أو أنه سيرفع الأمر الى القضاء، انسحب من الجلسة اعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم (**ايمان الماكني ، بشير الزايدي ، لطفي الخليع ، محمد نجيب الغربي**) احتجاجا على ماصدر من النائب صابر الغربي ، وقد دعاهم السيد رئيس البلدية الى تفادي هذه الأشياء مستقبلا والعمل مع بعض لفائدة البلدية وفي كنف الإحترام والتقدير.

وأحيلت الكلمة بعد ذلك الى السيد **مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف** لتلاوة بلاغ حول موقف البلدية من الإنتصاب الفوضوي وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالإجماع على تعليقه توضيحا للرأي العام .

وبعد ذلك التحق السيد باسم **الزواغي : رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة** بأشغال الجلسة .

ثم أعطى رئيس البلدية إشارة إنطلاق المداولات التي جاءت على النحو التالي :

1- تحويل إعتماد من فصل الى فصل :

أحيلت الكلمة الى السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف الذي ذكر ، أنه تبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 284 المؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بإحداث منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و ضبط مقاديرها .

و حيث لم يقع إدراج هذه المنحة بباب الأجور بميزانية سنة 2019 و حيث أن الفصل الثالث من الأمر المذكور أعلاه ينص على صرف هذه المنحة مرة واحدة لفائدة الأعوان المباشرين و التي تحمل كلفتها على ميزانية المشغل الأصلي للمعنيين بالأمر لسنة 2019 **القسم الثالث التدخل العمومـــي**، و تبعا للإعلام الصــادر عن المركز الوطنــي للإعلاميــة بتاريخ 04 أفريـل 2019 و المتضمن للإتفـاق مع مصالح وزارة المالية على صرف هذه المنحة على الفصل 03300 الفقرة 0015 منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الجماعات المحلية .

نحيل على جناب المجلس مشروع تحويل إعتماد من فصل الى فصل طبقا للبيانات التالية:

ع	الفصل	الفقرة	ف ف	البيـــــــــــــان	المبلغ القديم	الزيادة	التخفيض	المبلغ الجديد
المـــــــــــــــوارد								
مجمـــــــوع موارد العنوان 1					**7.700.000,000**			**7.700.000,000**
مجمـــــــوع موارد العنوان 2					**6.651.303,230**			**6.651.303,230**
مجمـــــــــــوع المـــــــــوارد					**14 351 303.230**			**14 351 303.230**
النفقـــــــــــــــات								
1	01101	0001	000	الأجر الأساسي والتدرج	1 208.805.000		58.000,000	1 150.805,000
جملة الفصل 01101					4 100.000,000		**58.000,000**	**4 042.000.000**
1	03300	0015	000	منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية		58.000,000		58.000,000
جملة الفصل 03300						**58.000,000**		**58.000,000**
مجمـــــــوع نفقات العنوان 1					**7 700.000,000**	**58.000,000**	**58.000,000**	**7 700.000,000**
مجمـوع نفقات العنوان 2					**6 651.303,230**			**6 651.303,230**
مجمـوع النفقـات					**14 351.303,230**	**58.000,000**	**58.000,000**	**14 351.303,230**

حوصلـــة			
مجمـوع موارد العنوان الأول	**7.700.000,000**	**مجموع نفقات العنوان الأول**	**7.700.000,000**

لـــذا المعروض على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي التداول في هذا الموضوع وإبداء الرأي فيه

قـرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضاء المجلس البلدي الحاضرين (14 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب ، مفيدة الطبوبي ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون) **على تحويل إعتماد من فصل الى فصل بالزيادة والنقصان كما هو وارد بالجداول أعلاه .**

2- طلب تمويل مشروع تنوير عمومي

أحيلت الكلمة الى السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف الذي ذكر أنه ، في اطار تنفيذ برنامج الاستثمار البلدي السنوي التشاركي لسنة 2018 والذي تمت المصادقة عليه بمقتضي مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2018

نعرض علي جناب المجلس البلدي قائمة الشوارع والأنهج المقترح انجازها في اطار مشروع التنوير العمومي بعد ان تمت الموافقة عليها في جلسات المناطق المنعقدة في الغرض وهي كالتالي :

القائمة

النهج	الإسم
أنهج حي باردو ونهج إبن منظور	
169	
170	
171	
172	
173	
174	
176	
374	نهج إبن منظور
أنهج حي المحلة	

278	
279	
280	
281	
282	
283	
287	
288	
304	
307	
308	
نهج بحي وادي البسيم	
86	
نهج عمر القلشاني ونهج معروف الرصافي	
RL 369	**علي القلشاني**
87	**نهج معروف الرصافي**
نهج الهادي نويرة ، النهج الفاصل بين عين الباردة وجزء من طريق كساب **نهج الحبيب ثامر، نهج الجسر الروماني ، نهج إفريقيا ، الطريق المؤدي الي المهعد النموذجي**	
RR76	**نهج الحبيب ثامر**
RL366	**نهج الجسر الروماني**
231C1	**نهج الهادي نويرة**
373C2	**نهج أفريقيا**
RR62	جزء من طريق كساب
293	**الطريق الفاصل بين المزارة وعين الباردة**
D495	**الطريق المؤدي إلي المعهد النموذجي**

علما وان هذا المشروع سيقع انجازه طبقا للخطة التمويلية التالية :

- **قرض =100أد**
- **تمويل ذاتي = 140أد**

كما تجدر الاشارة انه تبعا لتوقعات ارتفاع كلفة انجاز هذا المشروع بالمقارنة مع التقديرات الاولية بسبب ارتفاع كلفة المواد واليد العاملة وحرصا من المجلس البلدي على التدخل بكامل الانهج والشوارع المبرمجة وتحقيق مكونات النجاح لهذا المشروع فإنه من المتوقع الزيادة في الاعتماد المرصود لهذا المشروع والبلدية ستعمل على توفير الفارق في الكلفة اعتمادا على امكانياتها الذاتية .

لذا المعروض على جناب المجلس للتداول في طلب قرض بقيمة 100أد من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والتفويض للسيد رئيس البلدية لاستكمال الاجراءات الادارية اللازمة في الغرض

قـرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضـــــــاء المجلس البلدي الحاضرين (14 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب ، مفيدة الطبوبي ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون) **على طلب الحصول على قرض بقيمة 100 ألف دينار من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لإنجاز مشروع تنوير عمومي في اطار تنفيذ برنامج الاستثمار البلدي السنوي التشاركي لسنة 2018 كما هو مبين أعلاه والإذن لرئيس البلدية لإتمام باقي الإجراءات الإدارية اللازمة في الغرض للحصول على القرض .**

3- طلب تمويل مشروع تعبيد الطرقات

أحيلت الكلمة الى السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف الذي ذكر أنه ، في اطار تنفيذ برنامج الاستثمار البلدي السنوي التشاركي لسنة 2018 والذي تمت المصادقة عليه بمقتضي مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2018

نعرض على جناب المجلس البلدي قائمة الشوارع والانهج المقترح انجازها في اطار **مشروع تعبيد الطرقات** بعد ان تمت الموافقة عليها في **جلسات المناطق المنعقدة في الغرض** وهي كالتالي :

القائمة

النهج	الإسم
أنهج حي المزارة	
246	محمد الدغباجي
253	يفترض نهج البركة
264	نهج الإخلاص
269	الهادي العبيدي
278	نهج متفرع عن الهادي العبيدي

أنهج حي النقل	
2	نهج طبرقة
3	نهج بالطة
8	نهج الشابة
أنهج حي باردو ، نهج إبن منظور	
169	
170	
171	
172	
173	
174	
176	
374	نهج إبن منظور
أنهج حي الطيب المهيري	
105	**نهج صالح المغراوي**
106	
107	**نهج التحرير**
108	
109	**نهج 12ماي 1964**
110	**نهج 3 سبتمبر 1934**
111	**نهج بشارة الخوري**
112	
113	
114	
115	**نهج الجلاء**
أنهج الوكالة العقارية للسكني	
88	**نهج أحمد شوقي**
97	**نهج الإمام مسلم**
98	**نهج الإمام الشافعي**
100	**نهج نزار قباني**
101	**نهج معين بسيسو**
102	
103	
أنهج حي الرياض	
9	**نهج حانون**
10	**نهج عليسة**
24	
43	**نهج عروة ابن الورد**
45	**نهج ابن ابي دينار**

أنهج حي الهواري	
نهج العربي الكابادي	64
نهج ابن رشيق	71

علما وان هذا المشروع سيقع انجازه طبقا للخطة التمويلية التالية :

- قرض =400أد

- تمويل ذاتي = 410أد

- مساعدة غير موظفة =170أد

كما تجدر الاشارة انه تبعا لتوقعات ارتفاع كلفة انجاز هذا المشروع بالمقارنة مع التقديرات الأولية بسبب ارتفاع كلفة المواد واليد العاملة وحرصا من المجلس البلدي علي التدخل بكامل الانهج والشوارع المحددة وتحقيق مكونات النجاح لهذا المشروع من المتوقع الزيادة في الاعتماد المرصود لهذا المشروع والبلدية ستعمل علي توفير الفارق في الكلفة ان حصل اعتمادا علي امكانياتها الذاتية .

لذا المعروض على جناب المجلس للتداول في طلب قرض بقيمة 400أد من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والتفويض للسيد رئيس البلدية لاستكمال الاجراءات الادارية اللازمة في الغرض.

قــرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضـــــــاء المجلس البلدي الحاضرين (14 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب ، مفيدة الطبوبي ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون) **على طلب الحصول على قرض بقيمة 400 ألف دينار من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لإنجاز مشروع تعبيد طرقات في اطار تنفيذ برنامج الاستثمار البلدي السنوي التشاركي لسنة 2018 كما هو مبين أعلاه والإذن لرئيس البلدية لإتمام باقي الإجراءات الإدارية اللازمة في الغرض للحصول على القرض.**

4- المصادقة على كراس شروط إستلـــزام فضاء المسبح البلدي بباجة:

أحيلت الكلمة الى السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف الذي ذكر أنه ،**تبعا** لمحضر جلسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرّف المنعقدة بتاريخ 2018/11/12 حول النظر في مآل البتّة العموميـة لإستلزام فضاء المسبح البلدي بباجة والتي تمّ إجراؤها من طرف النيابة الخصوصية السابقة بتاريخ 12 جوان 2018،

وحيث أسفرت أعمـــال لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرّف المنعقدة بتاريخ 2018/11/12 على تصويت أغلب الأعضاء الحاضرين على إعادة إشهار فضاء المسبح البلدي للتبتيت من جديـــد مع إجراء تنقيحات بكراس شروط اللّزمة والتي سبق المصادقة عليها من طرف سلطة الإشراف بتاريخ 13 أفريـــل 2018 ،

وحيث إنعقدت مؤخّرا جلسة عمل لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرّف بتاريخ 14 أفريل 2019 للنظر في التنقيحات الممكن إدخالها على كراس الشروط بالإستئناس بكراس الشروط المرجعي المتعلّق باللزمات الصادر مؤخـرا عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة والموجه إلى بلدية باجة في بداية شهر أفريل 2019.

وحيـــــث تتلخص هذه المقترحـــات فيما يلـــي:

- **الفصل الثاني:** تحديد مدة إستلزام فضاء المسبح بخمس سنوات عوضا عن عشر سنوات طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من كراس الشروط المرجعي.
- **الفصل الثالث : تحديد السعر الإفتتاحي:** تمّ تحديد السعر الإفتتاحي السنوي لإستلزام فضاء المسبح البلدي بـــ: **30.000,000 د** عملا بمحضر جلسة لجنة الشؤون المالية ومتابعـــــة التصرّف المنعقدة بتاريخ 19 أفريل 2019 بالرجوع إلى المعطيـــات التالية:

- العرض المالي المقدّم من طرف أحد المشاركين في البتة العمومية الأخيرة المجراة بتاريـــخ 12 جـــــوان 2018 عن طريق الظروف المغلقة دون جدوى.
- الوضعية الحالية للبنية التحتية لفضاء المسبح البلدي الناتجة عن عدم إستغلاله لمدة سنوات.
- **الفصل الخامس:** تحديد مدّة الإعلان عن طلب العروض بخمسة عشر يوما على الأقلّ و التخلي عن عبارة "نائبا عنه" وتعويضها بعبارة "الوكيل القانوني".
- **الفصل السادس:** إضافة الجملة التالية: " أو الإدلاء بأصل وصل الإيـداع على أن يتمّ الإدلاء بالبطاقة الأصليـة في أجل أقصاه يوم إجراء البتـــة العموميـة وأثناء قيـام اللجنـــة بأعمالـــها".

- **الفصل العاشر:** تغيير منهجية فتح العروض ليصبح فتح العـرض الإداري أولا ثمّ العرض الفني ثمّ العرض المالي.
- **الفصل االحادي عشر:** ضروة الإعلان عن إجراء البتة بالموقع الإلكتروني المخصص للبلدية وبصحيفتين على الأقل وتعليقها بمقر البلدية.

-**الفصل السادس عشر:** إعتماد الآجـال القصوى المنصوص عليها بكراس الشروط المرجعي فيما يتعلّق بالقيام الفائز باللزمة بالإلتزامات المالية المحمولة عليه وهي:

*تأمين مبلغ الضمان النهائي: 72 ساعة من تاريخ الإعلان عن نتائج اللزمة.

*تأمين مبلغ ضمان تسجيل عقد اللزمة وكراس الشروط : 72 ساعة من تاريخ الإعلان على نتائج اللزمة.

* تأمين مبلغ ضمان قدره عشرة آلاف دينار **(10.000,000 د)** في أجل أقصاه 72 ساعة نقدا أو بواسطة صك مؤشر عليه ويخصص هذا الضمان لتغطية نفقات إستهلاك الماء والكهرباء والصيانة، ويؤذن بإسترجاع هذا الضمان بعد نهـاية مدّة اللزمــة وبعد أن يتمّ إقتطاع المستحقات المتخلّدة بذمّة المستلزم لفائدة البلدية بعنوان الماء والكهرباء والتي لم يتمّ تسويتها من قبله أو الأضرار التي لحقت بفضاء المسبح البلدي أثناء فترة الإستلزام.

* تسجيل العقد وكراس الشروط بالقباضة المالية : 10 أيام من تاريخ الإعــلام من طرف مانـــح اللزمة عن طريق إشعار مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ .

- **الفصل السابع عشر:** تحديد الآجال القصوى المتعلّقة بخلاص ثمن اللزمة والآثار المترتبة عن عدم الخلاص في الآجال المذكورة طبقا لما ورد بكراس الشروط المرجعي.

الفصل السادس والعشرون : يتعهّد صاحب اللّزمة بالسماح للعموم بدخول فضاء المسبح البلدي دون إلزامهــم بإستهـلاك المواد الغذائية المعروضة داخل الفضاء.

وحيــث تمّ إجـراء التنقيحات المذكورة بكـراس شـروط إستلـزام فضـاء المسبح البلدي عن طريق بتة عمومية بالظروف المغلقة، مع الحرص على تحديد حقـوق وإلتزامات الطرفين وخاصة الضمانـات الكفيلـة لمانح اللّزمــة لمراقبة حسن إستغلال فضاء المسبح البلدي والمحافظـة على مكوّناتـــه، وقد تضمّن كراس الشروط هذا **عـ47ــدد فصلا** تمّ تبويبـــها ضمن العناويــن التاليـة:

- **العنوان الأول :** تــمّ تخصيصه للمقتضيات العامة.
- **العنوان الثاني:** يتعلّق بشروط منح اللزمة.
- **العنوان الثالث:** يخصّ إجراءات الإستلـــزام.

- **العنوان الرابع:** ينفرد بتحديد طريقة منح اللزمة والآثار المترتبة عنها.
- **العنوان الخامس:** يحدّد واجبـــات صاحب اللزمة.
- **العنوان السادس:** يهتـمّ بشروط الإستغلال وأشغال البناء والصيانة والتجديد.
- **العنوان السابع:** المسؤولية والتأمين.
- **العنوان الثامن:** الضمانات والفسخ و بالنزاعات.
- **العنوان التاسع:** تمّ تخصيصه لمسألة تسليم العقـــار.

وعليــه، فالمعروض على أعضاء المجلس البلدي التداول والمصادقة على كراس الشروط الخاص بإستلـزام فضاء المسبح البلدي بباجة عن **طريق بتة عمومية بالظروف المغلقة،** حتى يتسنى إستكمال بقية الإجراءات المستوجبة.

وإجابة على سؤال بعض أعضاء المجلس البلدي حول اللجنة المكلفة باجراء البتات أوصى السيد رئيس البلدية بمواصلة العمل بالنظام الداخلي الحالي عملا بمقتضيات المنشور السيد منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 04 المؤرخ في 09 أكتوبر 2019 الى حين استكمال اللجنة المكلفة بإعداد النظام الداخلي النموذجي للبلدية **برئاسة السيدة ايمان الماكني نائب رئيس البلدية** طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 وعرضه على أنظار المجلس البلدي في أقرب الآجال للمصادقة .

قــرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضـــــــاء المجلس البلدي الحاضرين (14 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب مفيدة الطبوبي ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون) **على** كراس الشروط إستلـزام فضاء المسبح البلدي بباجة كما هو وارد أعلاه باعتماد سعر افتتاحي سنوي قدره 30 ألف دينار لمدة خمس سنوات وذلك عن طريق بتة بالظروف المغلقة والإذن للسيد رئيس البلدية لإستكمال بقية الإجراءات الإدارية المستوجبة في الغرض .

5-المصادقة على كراس شروط إستلزام محطة سيارات الأجرة "لواج"

أحيلت الكلمة الى السيد مجدي البلاقي رئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف الذي ذكر أن **اللجنة** تعرض أنه ، تبعا للوضعية المزرية **لمحطة سيارات الأجرة " لواج " الكائنة بشارع محمد بن كحلة طريق عمدون بباجة الشمالية** وما تتكبده البلدية من خسائر يومية من جراء عدم

استلزام هذا المرفق وإستغلاله من طرف جهات أخرى ، وذلك بسبب إعتراض الإتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بباجة والغرفة الجهوية لأصحاب سيارات الأجرة " لواج " على البتة التي تم اجراؤها بتاريخ 27 ماي 2016 ، حيث تم توجيه كراس شروط استلزام هذا المرفق العام إلى الإتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بمقتضى مكاتيب من بلدية باجة بتاريخ 21 سبتمبر 2016 و26 أكتوبر 2016 لإبداء الرأي في مضمون كراس الشروط إلا أنهم عبروا عن رفضهم التام لهذا الإجراء لعدم وجود جدوى اقتصادية في مواصلة إستغلال المحطة الحالية كما أن المهنيين يرفضون رفضا باتا ذلك ويطالبون بإيجاد حل جذري لهذه الوضعية عبر الإسراع في تركيز محطة جديدة لائقة تستوعب تطور القطاع بالجهة مع تعهدهم بخوض كافة النضالات السلمية للدفـــــــــاع عن حقوقهم .

ورغم المعطيات سالفة الذكر فوجئنا بتوجيه عريضة صادرة عن أصحاب رخص اللواج إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حول وجود شبهة فساد في استغلال هذا المرفق من طرف أطراف ليس لهم الصفة لاستخلاص أموال عمومية تلاها توجيه مراسلة من طرف الإتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية إلى البلدية افادو فيها أنه ليس لهم علاقة بمحطة سيارات الأجرة منذ سنة 2012 وتحميل السلط المعنية والنيابة الخصوصية بباجة كل المسؤولية كما طالبوا البلدية باستخلاص مايرجع لها من حقوق وتوفير محطة جديدة عصرية ولائقة .

لذا وتبعا لتوصيات المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 13 مارس 2019 حول تكليف رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات بالتنسيق مع مصلحة النزاعات باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتتبع الاشخاص الذين يستغلون هذا المرفق العام دون موجب مع دعوته لتحيين كراس الشروط وعرضها على المجلس البلدي .

وحيث إنعقدت مؤخّرا جلسة عمل لجنة الشؤون المالية ومتابعة التصرّف بتاريخ 12 أفريل 2019 للنظر في التنقيحات الممكن إدخالها على كراس الشروط بالإستئناس بكراس الشروط المرجعي المتعلّق باللزمات الصادر مؤخرا عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة والموجه إلى بلدية باجة في بداية شهر أفريل 2019.

وحيـــــث تتلخص هذه المقترحـــات فيما يلـــي:

-**الفصل الثاني:** تحديد مدة إستلزام محطة سيارات الأجرة بسنة واحدة غير قابلة للتجديد .

-**الفصل الثالث : <u>تحديد السعر الإفتتاحي</u>:** تمّ تحديد السعر الإفتتاحي السنوي لإستلزام محطة سيارات الأجرة بـــ: **35.000,000 د** عملا بمحضر جلسة لجنة الشؤون المالية ومتابعـــــة التصرّف المنعقدة بتاريخ 12 أفريل 2019 .

-**الفصل الرابع:** تحديد مدّة الإعلان عن طلب العروض بعشرون يوما على الأقل قبل التاريخ الأقصى لقبول الترشحات .

-**الفصل العاشر:** إعتماد الآجـال القصوى المنصوص عليها بكراس الشروط المرجعي فيما يتعلّق بالقيام الفائز باللزمة بالإلتزامات المالية المحمولة عليه وهي:

*تأمين مبلغ الضمان النهائي: 72 ساعة من تاريخ الإعلان عن نتائج اللزمة.

*تأمين مبلغ ضمان تسجيل عقد اللزمة وكراس الشروط : 72 ساعة من تاريخ الإعلان على نتائج اللزمة.

* تسجيل العقد وكراس الشروط بالقباضة المالية : 10 أيام من تاريخ الإعـــلام من طرف مانـــح اللزمة عن طريق إشعار مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ .

-**الفصل الثالث عشر:** ضروة الإعلان عن إجراء البتة بالموقع الإلكتروني المخصص للبلدية وبصحيفتين على الأقل وتعليقها بمقر البلدية.

وحيـث تمّ إجـراء التنقيحات المذكورة بكـراس شـروط إستلـزام محطة سيارات الأجرة لواج عن طريق بتة عمومية بالظروف المغلقة، مع الحرص على تحديد حقـوق وإلتزامات الطرفين وخاصة الضمانـات الكفيلـة لمانح اللّزمــة لمراقبة حسن إستغلال المحطة والمحافظـة على مكوّناتـــه، وقد تضمّن كراس الشروط هذا **عـ61ـــدد فصلا** تمّ تبويبـــها ضمن العناويـــن التاليـة:

- **العنوان الأول :** تـــمّ تخصيصه للمقتضيات العامة.
- **العنوان الثاني:** يتعلّق بشروط منح اللزمة.
- **العنوان الثالث:** منح اللزمة والآثار المترتبة عنها.
- **العنوان الرابع:** واجبات المستلزم.
- **العنوان الخامس:** استغلال المحطة.

- **العنوان السادس:** المعاليم الموظفة داخل المحطة.

- **العنوان السابع:** شروط الإستغلال وأشغال البناء والصيانة والتجديد.

- **العنوان الثامن:** انجاز الحسابات.

- **العنوان التاسع:** المسؤولية والتأمين.

- **العنوان العاشر:** الضمانات ، الفسخ والنزاعات

فالمعروض على سيادتكم كراس شروط استلزام محطة سيارات الاجرة "لواج " في صيغتها المحينة بعد مناقشتها من طرف أعضاء لجنة الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف بتاريخ 12 أفريل 2019 مع ضرورة التداول بخصوص :

- ضبط السعر الإفتتاحي : 35 ألف دينار
- تحديد مدة الإستلزام حيث وقع اقتراح أن تكون اللزمة لمدة سنة واحدة تبتدئ من .....إلى .....
- تنقيح المعاليم المرخص للبلدية في استخلاصه لاعتمادها من طرف مستلزم المحطة

التعريفة المعتمدة		**التعريفة المقترحة**	
معلوم الجولان بين تونس وباجة وكذلك كامل الجمهورية	15 د	معلوم الجولان بين تونس وباجة وكذلك كامل الجمهورية	45 د
معلوم الجولان داخل الولاية	10 د	معلوم الجولان داخل الولاية	30 د
المآوي	1000 عن العربة في اليوم	المآوي	1500 عن العربة في اليوم
	500 عن الجزء من اليوم		1000 عن الجزء من اليوم

- تحديد موعد البتة

وعليــه، فالمعروض على أعضاء المجلس البلدي لبلدية باجة التداول والمصادقة على كراس الشروط الخاص بإستلـزام محطة سيارات الأجرة لواج بباجة عن طريق بتة عمومية بالظروف المغلقة، حتى يتسنى إستكمال بقية الإجراءات المستوجبة.

السيد كمال الوسلاتي رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات : ذكر أن هذه محطة سيارات الأجرة " لواج " هي ملك بلدي تخلت عنه خلال السنوات الفارطة وقد حل محلها أطراف أخرى تستغله طيلة السنوات الأخيرة وهو ملف به مظاهر فساد ويطالب بحق البلدية في سنوات الإستغلال السابقة.وقد اتصل بالمستغلين الحاليين لتقدير السعر الإفتتاحي اعتمادا على المداخيل المعتادة للمحطة وشرع في الإجراءات القانونية اللازمة لاسترجاع حقوق البلدية .

السيدة مفيدة الطبوبي عضو المجلس البلدي : أكدت أن كافة مستعملي المحطة من أصحاب وسائل النقل والمسافرين ينتظرون حلول المستلزم وتحسين خدمات المحطة نظرا للحالة السيئة التي أصبحت عليها .

السيد كمال النفزي رئيس لجنة التهيئة العمرانية والأشغال : بين أن خدمات الماء والكهرباء تم قطعها بهذه المحطة وأصبحت وضعيتها سيئة والمطلوب هو الإسراع بكرائها .

السيد محسن خضر مستشار بلدي : تساؤل حول امكانية استغلال هذه المرفق من طرف البلدية حتى تتمكن من الإستفادة أكثر من مواردها .

السيد رئيس البلدية : بين أن الأولوية هي كراء المحطة بسعر معقول للتحوز بها ثم بعد ذلك تتبع باقي حقوق البلدية .

قــرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضـــــــاء المجلس البلدي الحاضرين (14 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب ، مفيدة الطبوبي ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون) **على كراس شروط استلزام محطة سيارات الاجرة "لواج " في صيغتها المحينة كما هو مبين أعلاه على أن تجرى عملية البتة خلال شهر من عملية المصادقة على اللزمة .**

6- تعديل المثال المروري لمدينة باجة

أحيلت الكلمة الى السيد سامي المالكي مدير الشؤون الإدارية العامة الذي ذكر أن اللجنة المرورية المنبثقة عن المجلس البلدي تعرض، أن دراسة مثال التنقلات الحضرية بمدينة باجة إنطلق العمل بها بداية من 03 مارس 2017 على إثر العديد من الجلسات من طرف اللجنة الفنية المحدثة بمقتضى القرار البلدي المؤرخ في 15 أفريل 2016 بعد سنتين من تطبيقه .

و حيث أثار المثال المروري الحالي بعض التحفظات من طرف العديد من القطاعات و خاصة الغرفة الجهوية للتاكسي الفردي فقد تم عقد جلسة عمل بتاريخ 03 ديسمبر 2018 بحضور كافة الأطراف وخاصة مكتب الدراسات حيث أجمعوا على أن المثال المروري في صيغته الحالية لم يحقق الأهداف المرجوة منه و خاصة معالجة ظاهرة الإختناق المروري للأسباب التالية :

1- عدم توفير مآوي سيارات الى حد هذا التاريخ .

2- عدم الإنطلاق في تجسيم مخطط الوقوف و التوقف.

3- سلوكيات بعض سواق السيارات .

4- نقص في العلامات المرورية و التوجيهية خاصة في الأنهج التي شملها التحوير الجزئي للمثال المروري.

5- ضرورة إيجاد حلول ناجعة لمرور الشاحنات الثقيلة بوسط المدينة وشوارعها الرئيسية و محطات سيارة الأجرة .

6- معالجة ظاهرة الإنتصاب الفوضوي خاصة على مستوى ساحة 14 جانفي مرورا بنهج فرحات حشاد و شارع الحبيب الحداد.

7- هذا و على إثر هذه الجلسة التقييمية تتالت الجلسات على مستوى الولاية و البلدية و آخرها جلسة اللجنة الفنية والتي شارك في أشغالها مكتب الدراسات المكلف بإعداد الدراسة و التي تقترح على المجلس البلدي تحيين المثال المروري الحالي وقتيا و بصفة جزئية طبقا لمايلي:

1-فتح شارع الحبيب بورقيبة بصفة مؤقتة في الإتجاهين في الجزء الممتد بين المحول و مفترق شارع فرنسا مع منع الوقوف من الجانبين .

2-السماح بالوقوف من جانب واحد على مستوى شارع فرنسا (من الجهة اليمنى بإتجاه محطة الأرتال).

3- تمكين سائقي سيارات التاكسي دون سواهم (Sauf Taxi) من المرور عبر شارع الجمهورية بإتجاه نهج علي القلصادي و تركيز علامة دالة على ذلك.

و تؤكد اللجنة المرورية أنه إثر المصادقة على هذه التنقيحات فإنه يتعين إتخاذ كل التدابير اللازمة لتفعيل هذا التحوير خاصة :

1- التنسيق مع مصالح شرطة المرور لضبط موعد واضح و محدد للعمل بهذا التنقيح .

2- تركيز و إزالة العلامات المرورية بالأنهج و الشوارع التي شملها التحوير بالسرعة المطلوبة .

3- معالجة ظاهرة الإنتصاب الفوضوي خاصة بوسط المدينة (نهج فرحات حشاد ،الحبيب الحداد،ساحة 14 جانفي) لتأثيرها المباشر و الإيجابي على سيولة و إنسيابية حركة المرور.

4- دعـوة مختلف مكونـات المجتمع المدني لحضور إشارة إنطلاق التحوير الجزئـي لحركة المرور و المساهمة في الإعلام و التبليغ بهذا التغيير.

5- التأكيد على دور لجنة الإعلام و التواصل لتبليغ قرار التحوير الجزئي عبر مختلف الوسائل والوسائط .

6- تقسيم عملية التحوير من طرف اللجنة المرورية و أعضاء اللجنة الفنية بصفة موضوعية كل ثلاثة أشهر و عرض تقريرها على المجلس البلدي لإتخاذ الإجراءات المصاحبة لإنجاح المخطط المروري و تفعيل النقاط العالقة.

7- التأكيد على دور المصالح الأمنية في إنجاح المخطط المروري خاصة من خلال تركيز نقاط قارة بالأماكن التي شهد إختناقا مروريا على مستوى أهم الشوارع المؤدية الى وسط المدينة أو مخارجها خاصة على مستوى ساحة الصداقة .

لـــــذا المعروض على السادة أعضاء المجلس البلدي التداول في هذا المقترح المتعلق بالتحوير جزئيا و وقتيا للمثال المروري الحالي.

قـرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضـــــــاء المجلس البلدي الحاضرين (13 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون مع (**احتفاظ** السيدة مفيدة الطبوبي بصوتها) **على تعديل المثال المروري لمدينة باجة جزئيا و وقتيا كما هو مبين أعلاه مع التأكيد على حضور مكتب الدراسات المكلف بمشروع تحيين المثال المروري لمواكبة تنفيذ المثال المروري في صيغته المنقحة واقتراح التدابير اللازمة لإنجاحه.**

7 – متفرقات :

1- الحالات المطروحة في مجال الترخيص للربط بمختلف الشبكات العمومية (الماء ، الكهرباء والتطهير.....) والحلول المقترحة

أحيلت الكلمة الى السيد كمال النفزي رئيس لجنة الاشغال والتهيئة العمرانية المنبثقة عن المجلس البلدي ، الذي ذكر أن اللجنة تعرض مقترحا يتعلق بالإشكاليات المطروحة علي مستوي تراخيص الربط بمختلف الشبكات العمومية (الماء ,الكهرباء ,التطهير.....)والاقتراحات لمعالجتها حيث تم تناول هذا الموضوع في العديد من الجلسات وحظي بالنقاش المستفيض خاصة امام التردد اليومي للمواطنين علي مختلف المصالح الإدارية والفنية واجتماعات اللجان البلدية ونائبي الرئيس وتعدد زيارات المواطنين كل يوم جمعة لمقابلة رئيس البلدية مباشرة حول احقيتهم في الحصول علي هذه الخدمات خاصة وان العديد من المواطنين المتجاورين تحصل بعضهم علي رخص ربط بمختلف الشبكات في المناطق المذكورة بالجدول والبعض الاخر لم يتحصل علي ذلك وهو ما خلق جو من الاحتقان الشديد برز من خلال تدخلات المواطنين الحادة بالجلسات التمهيدية والعادية وصلت في العديد من الاحيان الي رفع الجلسة واستحالة مواصلتها

وحرصا علي تمتيع كافة المواطنين بمكونات العيش الكريم علي غرار ما تم سابقا من اجراءات استثنائية مما دفع المواطنين الي مطالبة المجلس البلدي المنتخب باعتماد هذا التمشي في اطار المساواة امام المرفق العام وهو مبدأ دستوري لا حياد عليه

فالمعروض علي اعضاء المجلس البلدي مختلف الحالات والاقتراحات لمعالجتها علي سبيل التسوية بصفة استثنائية خاصة بعد تعميم النظام البلدي بمقتضي الامر عدد602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 يتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات والذي افرز العديد من الاشكاليات العملية خاصة في مجال الربط بمختلف الشبكات العمومية حيث هناك تباين بين الاجراءات المعتمدة سابقا من طرف المعتمدية والبلدية وفي غياب نصوص قانونية واضحة لهذة المرحلة الانتقالية مع الدعوة الي اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للحيلولة دون الرجوع لهذه الحالات مستقبلا .

وفي ما يلي الاقتراح :

يمكن تصنيف المجال البلدي حاليا إلي صنفين:

الصنف الأول

المنطقة المغطاة بمثال التهيئة العمرانية المصادق عليه بمقتضي الأمر عدد 492 بتاريخ 24-02-2009

الصنف الثاني

- المناطق الريفية التي تم ضمها مؤخرا للمجال البلدي بمقتضي الأمر عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبلدية باجة (حجر عمر، المنتصر،قصر مزوار.....الخ) وهي تلك التي توجد خارج حدود المنطقة العمرانية (الصنف الأول) والتي تنقسم إلي قسمين :

- **القسم الأول** : منطقة ذات صبغة فلاحية توجد بين حدود المنطقة العمرانية لمثال التهيئة المعمول به ومحيط دراسته

- **القسم الثاني** : مناطق ذات صبغة فلاحية توجد خارج حدود محيط دراسة مثال التهيئة العمرانية المعمول به وتوجد بها تجمعات سكنية (حجر عمر ، المنشار ، المنتصر -.....إلخ)

مثال التهيئة العمرانية لمدينة باجة المصادق عليه بمقتضي الأمر عدد 492 بتاريخ 2009-02-24

حدود الدراسة

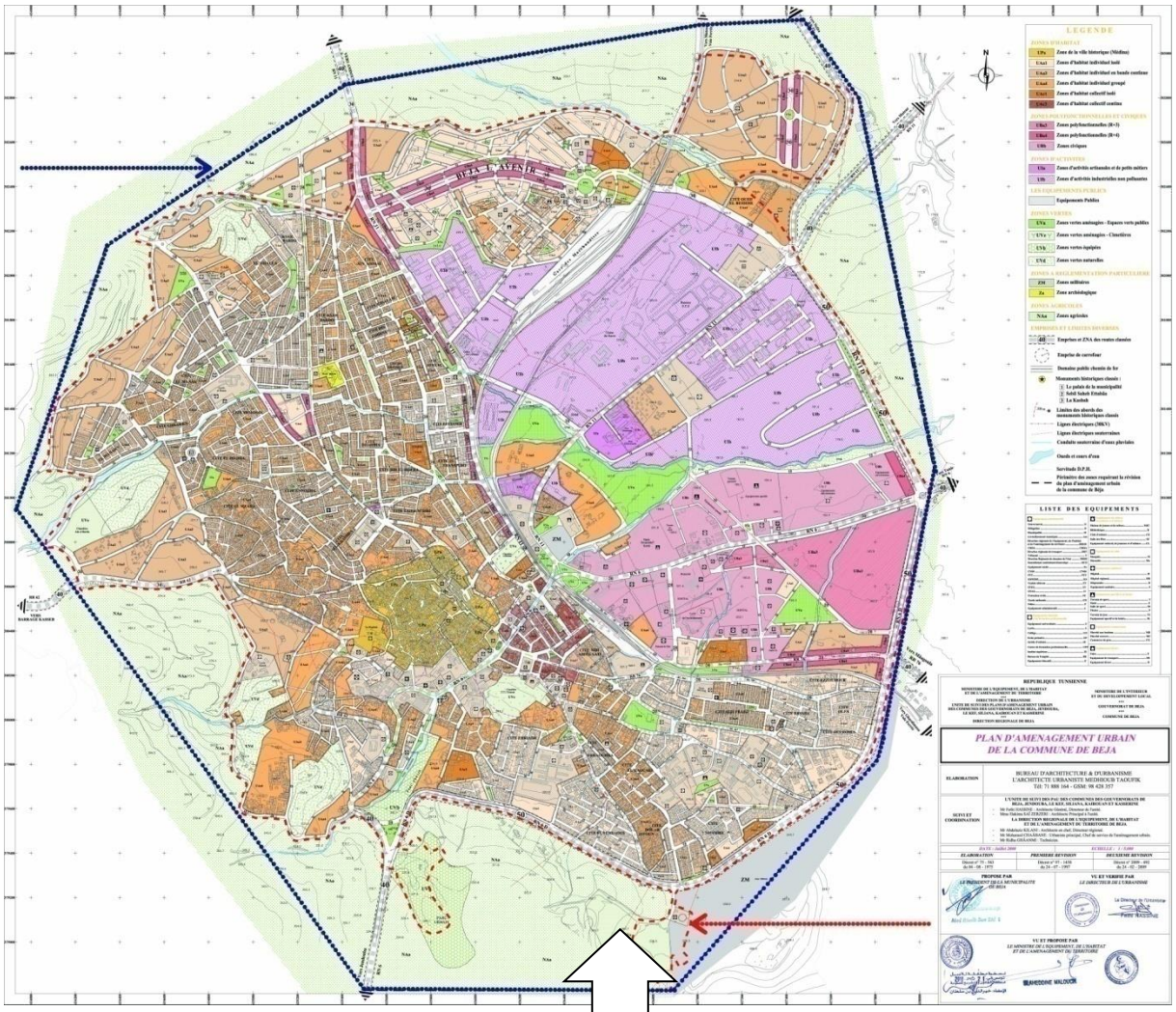

حدود المنطقة العمرانية

ع ر	الحالات المطروحة	الحلول المقترحة الحل عدد1	الملاحظات
1	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) والمتحصل أصحابها علي رخص بناء **منذ شهر**	التأشير عليها بالموافقة علي تزويدها بالخدمة المطلوبة من قبل المكلف بتسيير المصلحة المعنية وتحويلها مباشرة للمصلحة ذات الصلة لاتمام إجراءات تسليم الترخيص	
2	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) والمتحصل أصحابها علي رخص بناء **منذ أكثر من شهر والتي تمت معاينتها ميدانيا واتضح بأنها مطابقة لرخصة البناء**	إذا تبين بعد المعاينة الميدانية بأنها مطابقة للرخصة من **حيث عدد الطوابق واحترام حوزة الطرقات** خاصة يقع التأشير عليها بالموافقة من قبل المكلف بتسيير المصلحة المعنية علي تزويدها بالخدمة المطلوبة مع الامضاء والختم وتحويلها مباشرة للمصلحة ذات الصلة لاتمام إجراءات تسليم الترخيص	
3	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) بدون رخص بناء **وبعد المعاينة الميدانية إتضح أن البناية موضوع الإنتفاع بالخدمة قديمة أو بأي وثيقة تثبت قدمها (يقصد بالبناية القديمة التي يفوق عمرها 20 سنة)كتقرير إختبار أو غيره**.....jk ... **ولا تتعارض مع صبغة المنطقة حسب مثال التهيئة العمرانية المعمول به**	الموافقة علي تزويدها بالخدمة المطلوبة من قبل اللجنة المحدثة في الغرض مع الالتزام بتقديم ملف طلب رخصة بناء في ظرف شهر حسب منشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 05 نوفمبر 2010	***لا تنطبق هذه المقترحات (المرتبة من 1 إبي 12)علي اللذين صدر في شأنهم قرار هدم**
4	المطالب الواردة بدون رخص بناء **من** التجمعات السكنية داخل أو خارج المنطقة العمرانية المغطاة بمثال تهيئة بعد المعاينة الميدانية إتضح **أنها داخل مساحة ارتفاق (أو الشك في ذلك**	ضرورة تقديم الطالب لمثال الرسم العقاري ان كانت الارض مسجلة وان تعذر يقع تقديم مثال أشغال مختلفة كلا هما مرتبط بالاحداثيات الجغرافية -- **س ت ت** -- أو -- **إ ج ن**-- معد من قبل مساح معترف به وبعد الدراسة ان تبين انها داخل مساحة ارتفاق **عدم الموافقة علي تزويدها بالخدمة المطلوبة**	
5	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) بدون رخص بناء **لتزويد بناءات شيدت في مناطق خضراء**	يمكن تزويد البنايات **المشيدة والتامة** في تلك المناطق بمختلف الشبكات شريطة :1- أن يقع إيداع المطالب تامة الموجب **في حيز زمني لا يتعدي الشهر** تحدده الادارة بمقتضي إعلان يقع تعليقه في الفضاءات العامة بالمنطقة البلدية ومختلف الادارات البلدية 2- وأن تكون البنايات خارج المساحات المخصصة لمختلف الإرتفاقات ومحترمة لحوزة الطرقات المنصوص عليها بمثال التهيئة العمرانية , مع إعلام الشرطة البلدية والحرس البلدي بذلك للتصدي لظاهرة البناء الفوضوي واتخاذ الاجراءات التي يستوجبها الحال بعد الشهر المشار إليه آنف مع الملاحظ أن كل مطلب يرد بعد الآجال المحددة يرفض آليا	
6	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) بدون رخص بناء **لتزويد بناءات شيدت في مناطق ذات صبغة فلاحية توجد بين حدود المنطقة العمرانية لمثال التهيئة المعمول به ومحيط دراسته**		
7	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) بدون رخص بناء **لتزويد بناءات منعزلة علي التجمعات السكنية المعروفة (المنشار ، حجر عمر، المنتصر .....الخ) شيدت في مناطق ذات صبغة فلاحية توجد خارج حدود محيط دراسة مثال التهيئة العمرانية المعمول به**		
8	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) بدون رخص بناء **لتزويد بنايات شيدت علي أراضي صالحة للبناء لكنها غير مقسمة وغير مهيأة**	**عدم الموافقة** علي تزويدها بالخدمة المطلوبة مع تطبيق الفصل عدد 76من مجلة التهيئة وحث المشترين علي القيام بتقسيم والمصادقة عليه من المصالح المختصة (الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بباجة)وتهيئته علي نفقتهم **وفي هذا الإطار يتم ربط المقاسم أو البناءات بمختلف الشبكات** طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل * تفعيل الفصل 78 من مجلة التهيئة	*** لا تنطبق هذه المقترحات (المرتبة من 1 إبي 12)علي اللذين صدر في شأنهم قرار هدم**
09	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) بدون رخص بناء لتزويد بناءات شيدت في التجمعات السكنية المتواجدة علي الطرقات المرقمة خارج	يمكن تزويد البنايات **المشيدة والتامة** في تلك المناطق بمختلف الشبكات شريطة :1- أن يقع إيداع المطالب تامة الموجب **في**	

	حدود المنطقة العمرانية لمثال التهيئة (منطقة فلاحية)	**حيز زمني لا يتعدي الشهر** تحدده الادارة بمقتضي إعلان يقع تعليقه في الفضاءات العامة بالمنطقة البلدية ومختلف الادارات البلدية 2- وأن تكون البنايات خارج المساحات المخصصة لمختلف الإرتفاقات ومحترمة لحوزة الطرقات المنصوص عليها بمثال التهيئة العمرانية , مع إعلام الشرطة البلدية والحرس البلدي بذلك للتصدي لظاهرة البناء الفوضوي واتخاذ الاجراءات التي يستوجبها الحال بعد الشهر المشار إليه آنف مع الملاحظ أن كل مطلب يرد بعد الآجال المحددة يرفض آليا	
10	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) لبناءات مرخص فيها ولكنها تم التفويت فيها بواسطة البيع للغير وهي في طور البناء	عدم الموافقة علي تزويدها بالخدمة المطلوبة ومطالبة المالك برخصة بناء باسمه	
11	المطالب الواردة (من المنطقة البلدية) لتزويد **الأكشاك المرخص فيها بصفة قانونية** بمختلف الخدمات	الموافقة علي تزويدها بالخدمة المطلوبة	
21	البنايات التامة والقابلة للاستغلال داخل المنطقة العمرانية لمثال التهيئة والمقامة في أراضي صالحة للبناء وملكيتها واضحة وملاصقة للأحياء الشعبية وتمثل إمتداد له (سيدي خلف ,وادي البسيم وسبالة الأرانب ...) والتي شيدت باحترام مختلف الإرتفاقات وحرمة الطرقات المنصوص عليها بمثال التهيئة العمرانية	يمكن تزويد البنايات **المشيدة والتامة** في تلك المناطق بمختلف الشبكات شريطة أن يقع إيداع المطالب تامة الموجب **في حيز زمني لا يتعدي الشهر** تحدده الادارة بمقتضي إعلان يقع تعليقه في الفضاءات العامة بالمنطقة البلدية ومختلف الادارات البلدية مع اعلام الشرطة البلدية والحرس البلدي بذلك للتصدي لظاهرة البناء الفوضوي واتخاذ الاجراءات التي يستوجبها الحال	

ملاحظات هامة :

- - لتوضيح أمر ما قد تطلب المصالح المعنية بدراسة مطالب الربط بمختلف الشبكات العمومية وثيقة يستوجبها الحال يقع تقديمها من الطالب (مثال أشغال مختلفة * ت ب د *، مثال الرسم العقاري ، .....إلخ)
- إن لم تكن الحالة المطروحة للدراسة قصد طلب ترخيص للربط بمختلف الشبكات لا توجد ضمن الحالات المرتبة بالجدول أعلاه يقع دراستها بالقياس مع أقرب حالة يتضمنها الجدول وطبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- البناية القديمة المشار إليها أعلاه يقصد بها كل بناية شيدت منذ 20 سنة علي الأقل ويعتمد ذلك علي عقد البيع أو أي وسيلة إثبات قانونية

- الفصل 76: كل مالك أو باعث عقاري يقوم بانجاز تقسيم غير مصادق عليه أو بيع مقاسم منه يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين 16 يوما إلى 3 أشهر وبخطية تتراوح بين 500 دينار و 20.000 دينار أو بإحدى العقوبتين فقط. وفي صورة العود يصبح العقاب بالسجن متحتّما.

-الفصل 78: يجوز للمشترين أو للمتسوغين المتضررين أو للبلدية أو للولاية حسب الحال، وللوزارة المكلفة بالتعمير في جميع الحالات، المطالبة ببطلان عقود البيع أو التسويغ بسبب عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بالتقسيم أو بكراس الشروط ويكون ذلك على نفقة البائع أو المسوغ بصرف النظر عن التعويضات المدنية.
كما انه يجوز للسلط المختصة عند الاقتضاء وبعد تنبيه يوجه للمعني بالأمر برسالة مضمونة الوصول، القيام في ظرف ثلاثة أشهر بالأشغال اللازمة أو الإذن بها لجعل التقسيم موافقا لكراس الشروط المصادق عليه، وتحمل تلك المصاريف قانونا على المالك، كما يمكنها كذلك إنتزاع التقسيم لتهيئته وفقا لمقتضيات

هذه المجلة ثم إعادة بيعه.

"SERVITUDES" أهم الإرتفاقات

- الإرتفاقات العسكرية: وهي تشمل الثكنات وتهدف إلى حماية الأملاك والأشخاص على حدود هذه المنشآت.
- الإرتفاقات المرتبطة بنقل الطاقة: وهي كذلك مهمة من ناحية سلامة السكان وتتمثل في أنابيب نقل الغاز والبترول وخطوط الضغط العالي والمتوسط.
- الإرتفاقات المرتبطة بالاستغلالات الخاصة: كالمناجم، الفضلات، وبعض الصناعات الثقيلة.
- الإرتفاقات الخاصة بحماية المواقع الآثرية والطبيعية.
- الإرتفاقات المرتبطة بحماية الساحل
- الإرتفاقات المرتبطة بالموارد بهدف ضمان سلامة الصحة والنظافة:وتتمثل في حماية مياه الشرب وحماية العيون ،التنقيبات الموجهة للشرب و حماية الفضاء الذي يشمل الأنشطة المائية

أهم الإرتفاقات المتعلقة بالعمران:

- الارتفاق بالنسبة لخط نقل الغاز الطبيعي
- الارتفاق بالنسبة للساحل أو شاطئ البحر
- الارتفاق بالنسبة لخط السكة الحديدية
- الارتفاق بالنسبة للطرق الوطنية
- الارتفاق بالنسبة للطرق الجهوية والمحلية
- الارتفاق بالنسبة لخط الضغط العالي والمتوسط
- الارتفاق بالنسبة لشبكات صرف المياه والمياه الصالحة للشرب
- الارتفاق بالنسبة للمقابر
- الارتفاق للوادى أو الشعبة
- الارتفاق لمنابع المياة

.....إلخ

لـــــذا المعروض على السادة أعضاء المجلس البلدي التداول في هذا المقترح وإبداء الرأي فيه .

السيد رئيس البلدية : أكد على ضرورة التركيز على البعد الإجتماعي مع احترام الموانع المنصوص عليها بالقانون واعداد قائمات مفصلة في المنتفعين .

السيد كريم الدريدي مستشار بلدي : من حيث الشكل هذا المقترح جاء في المتفرقات ولم يأت في شكل مداولة ، وهذا الموضوع يتجاوز البلدية ولابد للسلط المركزية من تحمل مسؤولياتها ، لأنه مقترح مخالف للقانون (اسناد رخص في مناطق خضراء) وكذلك مقترح أراض غير مقسمة وغير مهيأة وهو يتناقض مع المقترح الأول ، وبالنسبة للأكشاك فهو مع عدم تمكينهم من رخص الربط بالماء ومع تمكينهم من رخص الإنارة . وهو يقترح مراسلة كافة المتدخلين حول امكانية تزويد هذه

المناطق بالخدمات (ماء ، كهرباء ....) ورايهم الفني كما دعى الى مزيد تعمق اللجان في هذه المواضيع وبخصوص الصبغة الإجتماعية للأكشاك البلدية في حل من هذا الموضوع لأنه لها مواضيع أخرى أهم .

السيد فوزي العيوني الكاتب العام للبلدية : أكد أن عديد المواضيع التي تتطلب معالجتها في أقرب الآجال من قبل البلدية ومنها تنفيذ قرارات الهدم وترقيم الأنهج والشوارع والبلدية لها ضرر فادح من عدم الإسراع بحل هذه المسائل في أقرب وقت .

قــرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت الموافقة من قبل أعضـاء المجلس البلدي الحاضرين على تأجيل النظر في هذا الموضوع الى جلسة أخرى لمزيد الدراسة والإطلاع وتوسيع الإستشارة لتشمل أطراف يمكن أن تفيد في هذا الموضوع برأيها .

2- الموافقة على إتفاقية تعاون

يعرض السيد رئيس البلدية على أنظار المجلس البلدي أنه في إطار التعاون بين بلدية باجة والمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، ضمن إشراف الحكومة مكن خلال الاتفاقية الممضاة مع المركز المذكور ووزارة الشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 11 أفريل 2019.

فإنه وقع اختيار عدد 12 بلدية نموذجية لتتمتع بالدعم التقني للبلديات المنخرطة في هذا البرنامج في الجوانب المتعلقة بالحوكمة المحلية والنهج التشاركي .

وحيث تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة بين بلدية باجة و المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد بتاريخ 11 أفريل 2019

فالمعروض على السادة أعضاء المجلس البلدي الموافقة على هذه الاتفاقية .

قــرار المجلس البلدي :

وبعد النقاش والمداولة تمت المصادقة بالإجماع من قبل أعضـــاء المجلس البلدي الحاضرين (14 عضو بنعم) وهم السيدات والسادة : صابر الغربي ، مجدي البلاقي ، كمال النفزي ، كريم الدريدي أمين سعد ، رهام الجبري ، كمال الوسلاتي ، باسم الزواغي ، محسن خضر ، رضوان الذيب ، مفيدة الطبوبي ، رضا حسني ، خديجة بالدويهش ، رجاء عرجون) **على إتفاقية التعاون بين بلدية باجة و المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد للتمتع بالدعم التقني للبلديات المنخرطة في هذا البرنامج في الجوانب المتعلقة بالحوكمة المحلية والنهج التشاركي .**

هذا ورفعت الجلسة في حدود الساعة منتصف الليل والنصف .

باجة في ،

رئيس البلدية